الظاهر ما ذكره في بيان معنى الاستشراف ان يكون استشراف متعديا بنفسه فقال فاستشرف قلبه لا مستشرف له فما ان يكون اللام زائدة كما في ردف لكم او على تضمن الاستشراف معنى التهيؤ او لا يحوج ادخال لام التعويض في المفعول به مع تقدم المعمول عليه ولو ارجع ضميره الى الملوح اى فتستشرف المخاطب الخبر لاجل تقدم الملوح لم يحتج الى توجيه ثم ان معنى قوله المقام ما يلوح اى تصير المقام حظنة لاستشراف فكما تشير الى ذكر قوله الشارح فصار المقام بالمعقل مقام ان يريد اذ لو كان الملوح والمستشرف المخبر عليه حاصلين لم يستقم ان يكون المستشرف سائلا ممتريا فلم يكن ح كالسائل فيكون التاكيد على مقتضى الظاهر لا على خلاف مقتضاه فلا بد من حمل الملوح والاستشراف على ما ليس بالمعقل بل يوشد ذكر بالقوة وان من سان المخاطب ح ان يريد ويتشوف واستشراف المتردد اما ان اريد بعضهم فيدل عليه دلالة الاكثر على الاكثر عند معينة لجواز ان تكون اماراته خلو ذهنه لهواجس تعرض للمرء واوائل تظاهر حاله **واجيب عنه** بان عرض الرفع كما يكون اثر الخلو الذهني يكون اثرا للاكثار ادوم ثم المقام حظاني لا يطلب فيه اليقين كما يحتمل ان يعارض الرفع سيلان سرله الحالي بحيث يزول ما زال واوائل تظاهر حاله **قوله** ويجعل ما اشار اليه الخ فيما اشار اليه الامام المرزوقي في خفا فاعل المنكر لكفر المنكر عن المنكر بتناول الحالي والسائل فان نزل منزلة الخالي لم يؤكد سائلا صلا وان نزل منزلة السائل اكد تاكيدا هو دون انكار ويكون اشارة الى ان الخبر الملقى اليهم لا يليق ما لعاقل انكار بل عامة ما يصون متهم ان يتردد فيه وغير المنكر وان تناول السائل لعالم ارضا لاهم انه لا معنى لتنزيل

المنكر

المنكر منزلة والقا الكلام اليه **قوله** مشاهدا اعلم ان حملت المشاهدة على المشاهدة بحسب الحس سواء حمل على اصطلاح المعقول من انه ما يلزم من العلم به العلم بالمدلول او على اصطلاح الاصول من انه ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري وان حملت على المشاهدة الحسية لم يحمل الدليل على اصطلاح الاصول لان الدليل عند اهل المعقول تصديقات اى امور مصدق بها البتة محسوسة كذا قيل والاولى ان يقال الاول فان الظاهر ان يتنزل المنكر منزلة غير من لا يتوقف على كون الدليل الذى هو عند المخبر محسوسا مشاهدا اكيد وظاهر المثل يقتضى ان لا يتنزل المنكر منزلة غير من لو وجد ما يتنزل انكاره على ما كان دليل الدليل المعلوم عند منكر هذا الحكم مشاهدا **اقوله** لان مجرد وجوده لا يكفي لا نزاع فيه ان معنى الكلام على هذا القول ان يكون في نفس الامر الدليل ما لو تامله ارتدع لا نزاع للسامع في الدليل الموجود في نفس الامر فلا يرد عليه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع قيل يمكن دفعه بان المراد من الارتداع هو الارتداع عما يعبر به التامل والتامل انما يكون في الدليل المعلوم لتحصيل المجهول فلا بد ان يكون الدليل معلوما للمنكر فيتامل فيه فيرتدع وفيه نظر فان المفهوم من قولك اذا كان مع المنكر في نفس الامر شيء من الدليل ان تامله ارتدع ليس الا ان التامل في الدليل كاف في الارتداع مطلقا ومستلزم له واما ان وجوده في نفس الامر كاف في الارتداع او في الارتداع عما يعبر به التامل ولا سعد ان يعالج في وجه الدفع ان قول ذلك القايل يدل على ان وجود الدليل الذى لو تامله المنكر ارتدع في نفس الامر كاف في تنزيل المنكر منزلة غير المنكر وليس كذلك والا لم يوجد منكر اصلا في نفس الامر عناد المخبر ما لم يتنزل انكاره لو تامل فليكن ح قول المصنف

Copyright © King Saud University